مجلة سوسيولوجيون P-ISSN: 2716-9170
المجلد: **الخامس**، العدد: **01**، السنة **2024** E-ISSN: 2773-3459

اَلتَّحَوُّلَات اَلْآسْيَوِيَّةِ: تَحْقِيقٌ فِي تَنْمِيَةِ اَلْأُمَمِ

Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations

أ.د/ هاني محمد بهاء الدين
أستاذ علم اجتماع التنمية المشارك
مدير مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والتنموية
رئيس قسم علم الاجتماع، ووكيل كلية الآداب جامعة السويس- مصر
hany.bahaa@arts.suezuni.edu.eg

تاريخ الإرسال: 2024/03/14 **تاريخ القبول: 2024/05/20** **تاريخ النشر: 2024/06/30**

المُستخلص:

نحن بصدد أول مؤلف يدرس التغيرات الهائلة التي تعمل على تحويل الاقتصادات في آسيا وتحويل ميزان القوة الاقتصادية في العالم، مع التفكير في الآفاق المستقبلية في آسيا على مدى الخمس وعشرون عامًا القادمة. هذا الكتاب مشروعًا بَحْثِيًّا واسع النطاق بمبادرة من الاقتصادي (ديباك نيار Deepak Nayyar)، للتحقيق في التنمية الآسيوية، والاحتفاء بالذكرى الخمسين لنشر الدراما الآسيوية، عبر دراسات متعمقة بلغت واحد وعشرون مقالًا كتبها باحثون اقتصاديون وعلماء اجتماع بارزون، برعاية المعهد العالمي لأبحاث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: التحولات، النماذج البديلة، التنوع الانمائي، جدلية الفساد.

Abstract:

This book is the first author to study the dramatic changes that transform economies in Asia and transform the balance of economic power in the world, while reflecting on Asia's future prospects for the next 25 years. The book is a large-scale research project initiated by the economist (Deepak Nayyar), to investigate Asian development, celebrate the fiftieth anniversary of the publication of the Asian drama, through in-depth studies of twenty-one articles written by economic researchers and sociologists, sponsored by the United Nations University's World Institute for Development Economics Research.

Keywords: Transformations, Alternative Models, Development Diversity, Debatable Corruption.

مجلة سوسيولوجيون P-ISSN: 2716-9170
المجلد: **الخامس**، العدد: **01**، السنة **2024** E-ISSN: 2773-3459

اَلتَّحَوُّلَات اَلْآسْيَوِيَّةِ: تَحْقِيقٌ فِي تَنْمِيَةِ اَلْأُمَمِ *

*** استهلال:**

بحثًا عن تراتبية المجتمعات ومحدداتها ضمن السياق العالمي، يصبح الحديث عن تجارب الإنماء الدولية، بين الحين والآخر أمرًا لازمًا؛ استلهامًا للدرس السوسيولوجي تعثرًا وصعودًا من ناحية، وبحثًا عن الأنموذج المعياري القابل للتطبيق، وفق هوية إنمائية من ناحية أخرى.

وبالتفتيش في التراث الإنمائي، كثيرًا ما كانت تراودني فكرة مؤشرات التنمية لجانر ميردال Gunnar Myrdal، وصلاحيتها التطبيقية آنِيًّا أو على الأقل اختبارها والتحقق من مزاعمها القياسية بعد ما يقارب الخمسون عامًا من الطرح في سياق مؤلفه **(الدراما الآسيوية: تحقيق في فقر الأمم، 1968)**، والذي بدا متشائمًا حينها بشأن مستقبل وآفاق التنمية في آسيا، لتأتي الوقائع الإنمائية علي العكس من تلك الرؤية، وتبرز آسيا النامية باعتبارها المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم، بعدما كانت محاصرة بالتخلف الدائم في ستينيات القرن العشرين. وهذا ليس حديثً اِنْطِبَاعِيًّا أو تقييم يجافي الواقع وشواهده؛ من هنا كان ثمة داعٍ للتدليل على صحة هذا الزعم.

من أجل ذلك أطلق **المعهد العالمي لأبحاث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (UNU-WIDER) مشروعًا بَحْثِيًّا واسع النطاق بمبادرة من الاقتصادي (ديباك نيار Deepak Nayyar)**، للتحقيق في التنمية الآسيوية، والاحتفاء بالذكرى الخمسين لنشر الدراما الآسيوية، عبر دراسات متعمقة بلغت واحد وعشرون مقالًا كتبها باحثون اقتصاديون وعلماء اجتماع بارزون، صاغها وحررها ديباك نيار، بمؤلف تحت عنوان (التحولات الآسيوية: تحقيق في تنمية الأمم)، وهو أول كتاب يدرس التغيرات الهائلة التي تعمل على تحويل الاقتصادات في آسيا وتحويل ميزان القوة الاقتصادية في العالم، مع التفكير في الآفاق المستقبلية في آسيا على مدى الخمس وعشرين عامًا القادمة.

---

*) Nayyar, Deepak. (2019) Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. UNU-WIDER, Studies in Development Economics. Oxford University Press. - (Print ISBN: 9780198844938) ، (Online ISBN: 9780191880308).

ديباك نيار، التحولات الآسيوية: تحقيق في تنمية الأمم، (المعهد العالمي لأبحاث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، 2019). يأتي الكتاب بغلاف مقوى في حوالي (557 صفحة) من القطع المتوسط، منشورًا بتاريخ: ٢٧ أغسطس ٢٠١٩..

يحلل هذا الكتاب القصة الرائعة للتنمية الاقتصادية في آسيا على مدى نصف قرن. وجاء مقسم في ثلاثة أجزاء. **الأول**، يمهد الطريق من خلال مناقشة مساهمة جانر ميردال والدراما الآسيوية (Myrdal,1968)، حول التنمية آنذاك والآن، وبتوفير منظور تاريخي طويل الأجل لآسيا في العالم. ويتألف **الجزء الثاني** من دراسات موضوعية شاملة لعدة بلدان عن الحكومات، والانفتاح الاقتصادي، والتحول الزراعي، والتصنيع، والاقتصاد الكلي، والفقر وعدم المساواة، والتعليم والصحة، والعمالة والبطالة، والمؤسسات والقوميات، وتحليل عمليات التغيير مع الاعتراف بالتنوع في المسارات والنتائج. ويتكون **الجزء الثالث** من دراسات قطرية حول الصين والهند وإندونيسيا وفيتنام، ودراسات دون إقليمية حول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، تسلط الضوء على نقاط التحول في الأداء الاقتصادي وتحليل العوامل الكامنة وراء النجاح أو الفشل.

ويكفي بنا أن نقف على بعض الأفكار الدلالية، والاستشهادات التحليلية، لهذا المؤلف (التحولات الآسيوية: تحقيق في تنمية الأمم)، ميزته في جمعه لبعض الأسس التي تشكل فارقًا في تجربة التنمية الآسيوية، وموجه استرشادي، بل لا نبالغ إذا ما قلنا إنها تصبح دليلًا للعمل الإنمائي بديلًا عن أطارح التنمية المتهافتة. والملاحظة الأولية هنا، أن العنوان الفرعي لهذا الكتاب "**تحقيق في تطور الأمم**"، يتناقض مع العنوان الفرعي لميردال "**تحقيق في فقر الأمم**"؛ ليعكس خروجًا عن تشاؤم ميردال، والدراما الآسيوية، والتي كتبت من منظور أوروبي شمالي، ويقدم تحليل شامل ومعمق لتجربة التنمية الآسيوية من منظور آسيوي، مع التركيز على القضايا الحاسمة في العملية الإنمائية ونتائجها، الممتدة خارج نطاق تركيز ميردال على جنوب آسيا، لاعتبارات تتعلق بحجم القارة وتنوعها، يصبح معها المستوى الإجمالي للتحليل غير مناسب دائمًا. من هنا قسمت الدراسة آسيا إلى أربع مناطق (شرق وجنوب شرق وجنوب وغرب آسيا)، غطت 14 دولة مختارة تمثل أكثر من أربعة أخماس السكان والدخل في آسيا. وتلك أداة ناجزة لفهم مسارات التنمية الآسيوية وتحليلها من مختلف الزوايا، وتسليط الضوء على التغيير الدراماتيكي في نهج سياسات التنمية والأداء للدول الآسيوية في السنوات الأخيرة.

تناقش العديد من المقالات في الجزء الأول من الكتاب تشاؤم ميردال فيما يتعلق بآفاق نمو وتطور الاقتصادات الآسيوية. كان ميردال مُهْتَمًّا في الغالب بآفاق التنمية لاقتصادات جنوب آسيا، المعروفة سابقًا باسم شبه القارة الهندية (المستعمرات السابقة لبريطانيا، خاصة الهند). ويجيء مقال نيار Nayyar الافتتاحي، ليمهد الطريق للكتاب، ويناقش نقاط القوة والضعف لمقاربة ميردال في دراسة التنمية، للوقوف على أي مدى كان مُحِقًّا (أين، ولماذا؟)، وإلى أي مدى كان مُخطئًا؟. وتركز تشاؤم ميردال كما لاحظ رافي كانبور (Kanbur, 2019: 29-51)، على إدراك صانعي السياسة لدور الدولة في عملية التطوير، وتحديدًا الفشل في الممارسة بسبب المصالح المكتسبة للمسؤولين وتعزيز ثرواتهم الخاصة بدلًا

من الصالح الاجتماعي، وأطلق ميردال اسم الفجوة بين صياغة وتنفيذ السياسة من قبل صانعي السياسات باعتبارها "الحالة الناعمة". تلك التي يعتبر الفساد بمثابة تداخلات بين صياغة السياسات وتنفيذها.

أولًا: عودة آسيا: التنوع في التنمية.

كمنطقة نامية، حققت آسيا تحولًا عميقًا بوتيرة غير مسبوقة تاريخيًا على مدى العقود الخمسة الماضية. والذي كان من الصعب تخيله، ناهيك عن التنبؤ به، في وقت الدراما الآسيوية (Myrdal,1968)، والذي انعكس في التحول الديموجرافي والتقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بصورة لم يسبق لها مثيلًا. فبعد أن كانت آسيا أفقر قارة هامشية في العالم في العام 1970 شهدت بحلول عام 2016 تغيير مذهل في أهميتها النسبية كنمو تفوقت به على المناطق النامية الأخرى. حيث ارتفعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من أقل من 10٪ إلى أكثر من 30٪، واقترب دخل الفرد فيها من المتوسط العالمي، وعلى الرغم من أن التقارب كان متواضعًا مقارنة بالدول الصناعية بسبب فجوة الدخل الهائلة الأولية. قفزت حصة آسيا في الإنتاج الصناعي العالمي من 4٪ إلى أكثر من 40٪، وارتفعت حصة التجارة من البضائع العالمية من واحد على اثني عشر إلى الثُلث.

تقدم تحليلات نيار Nayyar الدقيقة للبيانات من منظور تاريخي طويل الأمد يغطي 200 عام، أدلة تجريبية حول التغيرات الهائلة التي شهدتها البلدان الآسيوية من حيث تنميتها الاقتصادية، والتحول الديموجرافي والتقدم الاجتماعي، وكيف استعادت الاقتصاديات الآسيوية، ولا سيما الصين والهند، الوضع النسبي للمنطقة في العالم قبل بداية "الاختلاف الكبير" - تراجع وسقوط آسيا- خلال العصر الاستعماري. وتم تحقيق هذه الاستعادة من خلال مساعي «اللحاق بالركب Catching Up» المثيرة للإعجاب في جهات متعددة في معظم البلدان. عبر اتخاذ خطوات ملحوظة من خلال الحفاظ على الاستثمار في المهارات والمعرفة والتكنولوجيا؛ مما أدى إلى تحول كبير في مكانة آسيا في الاقتصاد العالمي، استطاعت خلالها زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي متجاوزًا الدخل دخل البلدان النامية، ويقارب نحو متوسط مستوى الدخل العالمي آنيًا، حتى لو كان متفاوتًا عبر البلدان وغير متكافئ بين الناس. يضاف إلى ذلك أن أحد مكتسبات التجربة الآسيوية، التنوع في التنمية، ما يؤكد الموقف غير التقليدي القائل بأن الانفتاح، رغم ضرورته، ليس كافيًا من أجل تحول ناجح ما لم يكن مدعومًا بأطر السياسات الإستراتيجية للحكومات. مع الأخذ في الاعتبار أن حسابات التنوع والاختلاف رهن الظروف الأولية للدول مثل ثروات الموارد والتاريخ المتضمن، والموروثات الاستعمارية والنظم السياسية والعوامل الجيوسياسية.

ثانيًا: السببية التراكمية، والتحقيق في تنمية الأمم:

ما يجعل هذا الكتاب فريدًا من نوعه وثاقب في تحليلاته باعتباره "تحقيقًا في تطور الأمم" هو تقديره العميق للأطروحة المركزية لـ "السببية التراكمية Cumulative Causation" في العمل في عمليات التنمية. فالنظرة العالمية التي يتبناها ميردال، «كانت التنمية عملية متعددة الأبعاد لـ السببية الدائرية والتغير التراكمي الذي يتفاعل فيه الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع ليس فقط مع التكنولوجيا، والتاريخ والثقافة، ولكن أيضًا مع بعضنا البعض. ويمكن أن تخلق السببية التراكمية حلقات مفرغة من خلال السلبية ردود فعل، وإبقاء البلدان في حالة من التخلف، ومن خلال الدوائر الفاعلة Virtuous Circles تتحقق ردود الفعل الإيجابية، ووضع البلدان على طريق التنمية» (Kanbur, 2019: 31). مع تأكيد ميردال على وجود حلقة مفرغة في مؤلفه الدراما الآسيوية تعيق عمل التنمية. ويقدم نيار Nayyar وصفًا أكثر وضوحًا لكيفية وجود دائرة فاعلة من التراكم؛ إذ يمكن خلق العلاقة السببية للتنمية عندما يمكن للسوق والدولة التعاون بشكل فعال بطريقة تكميلية وبتنسيق وثيق لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في «اللحاق بالركب».

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن التطور التحولي في آسيا الذي تسارعت وتائره بفعل العولمة منذ أوائل التسعينيات قد صاحبه تزايد عدم المساواة بين البلدان والمناطق الفرعية وداخل البلدان. فضلًا عن أن فوائد النمو الاقتصادي لم تتم مشاركتها بالتساوي وعلى نطاق واسع، وعلى الرغم من تحقيق الحد من الفقر بشكل كبير كقارة، بمساعدة النمو السريع في العديد من البلدان، إلا أن العدد المطلق للفقراء والضعفاء لا يزال هائلاً. وفي هذا السياق، يحذر نيار Nayyar: «التقدم الاجتماعي للناس والتنمية الاقتصادية للبلدان، ومعًا، يمكن أن يعزز كل منهما الآخر في دائرة فاعلة. لكن عدم تكافؤ الفرص والنتائج غير المتكافئة معًا يمكن أن يحدث أيضًا، ويبرز كل منهما الآخر بمرور الوقت، مما يجعل الأمور أسوأ من أجل رفاهية الناس وتنمية الأمم» (Bhaduri, 2019: 227).

ثالثًا: طبائع ومستقبل العلاقة الاقتصادية والسياسية بين آسيا والعالم:

عبر نقاشات تاريخية واسعة النطاق والمنظور، تتجلى عظمة التحولات الآسيوية فبعد أن كانت حتى زمن قريب لا تحظى بمكان معتبر دوليًا، تم تحديد آسيا على أنها الفائز الحاسم من المرحلة المعاصرة من "العولمة الاقتصادية" لتصعد بسرعة نحو المقعد الأعلى في النظام العالمي. والشواهد المستقبلية «ترجح أن تتأثر الآفاق المستقبلية لآسيا في الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أيضًا أن تشكل السياق الدولي» (Bhaduri, 2019: 230). لقد أدى النمو الاقتصادي السريع والتحول في آسيا لآثار اقتصادية

وجيوسياسية عميقة على العالم بشكل عام، إلا أن هذا الأثر ليس على نفس الدرجة بحسب طبيعة البلدان الصناعية والنامية.

ويُعزى الصعود الأخير للشعبوية في البلدان الصناعية جُزْئِيًّا إلى صعود آسيا في الاقتصاد العالمي وهو المظهر الأكثر شيوعًا لردود الفعل السياسية، ليأخذ شكل قوميات صاعدة ترتكز على المشاعر الشعبوية أو الشوفينية على مستوى العالم، والعالم الغربي على وجه التحديد بعدما باتت توجساته على المحك، مقترنًا مع الخوف من فقدان هيمنته التاريخية. وكان للنمو الأعلى في آسيا وحصتها المتزايدة في التجارة الدولية تأثيراتها الأخرى على الاقتصادات النامية مثل موازنة التغيرات في شروط التجارة *. وإن كانت عواقب البلدان النامية أعمق مما تم توثيقه هنا، فمثلا، ساعد الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية من قبل آسيا البلدان المعتمدة على الموارد في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تحافظ على نمو أعلى مصحوب بانحسار ملحوظ في الفقر المدقع في العقد الأول من هذا القرن. ومع صعود آسيا تغيرت الارتباطات مع الدول التي كانت تعتمد بشدة في السابق على المساعدات والتمويل الغربيين بشكل كبير من خلال تقديم نوع جديد من الشراكات من خلال توسيع المساعدات والاستثمار على أساس التعاون الإنمائي "فيما بين بلدان الجنوب" (Nissanke & Ocampo, 2019: 507-551).

رابعًا: الدرس الأهم: النماذج البديلة للتنمية الغربية.

أظهرت آسيا رؤى بديلة لنماذج التنمية الغربية، فالنجاح الهائل في اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة أثبت حُجية نموذج التنمية الآسيوي بديلًا لتلك النماذج، عبر طرق تنظيم الأنظمة القائمة على السوق والمشاركة مع المناطق النامية الأخرى. وفي هذا الصدد يؤكد نيار Nayyar أدوار الدول مقابل الأسواق، مشيرًا إلى أن الدولة والأسواق مكملات وليست بدائل، و«التجربة الآسيوية تشير إلى أن الأسواق الفعالة والحكومات الفعالة، جنبًا إلى جنب، قدمت الطريق إلى الأمام» (Vos, 2019:165). كما يؤكد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي (الضوابط والتوازنات) لجعل الحكومات أكثر توجهًا نحو التنمية، وأكثر صداقة مع الناس. وهكذا بالنسبة له، الديمقراطية هي الطريق إلى الأمام من أجل التنمية. علاوة على ذلك، يذكرنا أن الاقتصاد العالمي اليوم شديد الحماس يختلف عن الموجودة في العقود الثلاثة السابقة، أي في عصر الأسواق والعولمة، بعدما اكتسب التحول في آسيا زخمًا. ليبقي التساؤل حول قضية «**قابلية تكرار نموذج تنمية شرق آسيا**» مطروحًا هنا وبشدة، وفي إطار تنوع

*) تم تخصيص مساحة أقل للآثار المترتبة على صعود آسيا ومسارات التنمية التحويلية الخاصة بالبلدان النامية الأخرى في الجنوب، والتي تم تناولها في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب.

التجارب فالموقف واضح، ويفيد «بأن التنمية في دول شرق آسيا كانت نتيجة لظروف محددة للغاية متأصلة في التاريخ والظرف، الذي لا وجود له ولا يمكن إعادة إنتاجه في أي مكان آخر في آسيا» (Bhaduri, 2019: 227).

وبشأن الطبيعة متعددة التخصصات لمنهجية البحث في التنمية وصفات المشاكل والسياسات يقدم كل من رافي كانبور (Kanbur, 2019: 29-51)، وفرانسيس ستيوارت (Stewart, 2019: 52-79) مقالًا تحليليًا موجزًا لتطور نهج Myrdal في التطوير، وقد بدا حينها متشككًا في أهمية ما يسمى بالنظرية الاقتصادية الغربية لتحليل مشكلة التنمية، ويرجع ذلك في الغالب إلى نوع وطبيعة المؤسسات الخاصة بالبلدان النامية. ويرى ميردال أن النظريات الغربية ومفاهيمها مثيرة للجدل وغير قابلة للتطبيق على مشكلة التنمية في البلدان النامية. في حين رفض العديد من الاقتصاديين هذا الرأي، كان أكثرهم صخبًا ديباك لال Deepak Lal مجادلًا بأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل كالنظرية الاقتصادية الغربية والنظرية الاقتصادية الشرقية. ويري ليونيل روبينز Lionel Robbins أن الاقتصاد في كل مكان وفي أي مكان معني بمشكلة استخدام الموارد النادرة في تحقيق أكبر عدد ممكن من الغايات المتنافسة. ومع ذلك، فمن الحقائق أن البلدان النامية تواجه العديد من المتنافسين والأهداف، والموارد أكثر ندرة في هذه البلدان منها في البلدان المتقدمة. هذه الاختلافات تتطلب إعادة صياغة وتعديلات في السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية. فالنمو هو الهدف في البلدان النامية بينما في البلدان المتقدمة هو تلطيف التقلبات في نمو الدخل. وغالبًا ما تُستخدم السياسة النقدية في البلدان النامية للترويج في حين يتم الاستخدام في البلدان المتقدمة لتخفيف التقلبات، على نحو ما أوضح نيار (Nayyar, 2007: 249–269)، وفي هذا السياق، نقطتين ذات أهمية أدلت بهما ستيوارت (Stewart, 2019: 52-79)، في مقالتها حول المنهجية. **أولها**: إن الحاجة إلى التفكير فيما وراء النمو وتعظيمه في كل من البلدان المتقدمة والنامية سيترتب عليه مشاكل ساحقة للبيئة. **وثانيها**: إن ثمة تقاربًا كبيرًا في الدخل بين الشمال والجنوب في الآونة الأخيرة، وكلاهما يشتركان في العديد من المشاكل التي يطرحها النمو والتنمية. وهذه التطورات جميعها تتطلب السياسات الاقتصادية المشتركة بين الشرق والغرب (أو الشمال والجنوب).

وحول مدى ملاءمة النظرية الغربية لمشاكل التنمية في الشرق، يقدم رونالد فيندلاي (Findlay, 2019: 80-105) منظورًا تَارِيخِيًّا للتجارة والعلاقات الدولية لبلدان في آسيا مع ملاحظتين ذات أهمية، **أولًا**: أن قوة الأمة اليابانية تكمن في مزيج فريد من الولاء الإقطاعي وشرف الفروسية مع التكنولوجيا الحديثة. ما يعنى أن الطرق الغربية للعمل يمكن أن تتوافق مع القيم الشرقية وأساليب الحياة. **والملاحظة الثانية** أن الهند والصين فشلتا في قيادة الثورة الصناعية في الغالب لأن الحكام في الهند في الماضي كانوا راضين عن استغلال الزراعة من أجلهم امتلاك سلعة بدلاً من تعزيز الإنتاجية

الزراعية التي كانت ستوفر الموارد للتصنيع، بينما حرص الصينيون على توجيه المواهب الفكرية المتاحة لاجتياز امتحانات الخدمة المدنية بدلاً من اكتساب المعرفة بالعلوم والرياضيات. هنا مرة أخرى، إنها سياسة الأهداف التي قد تختلف بين الدول وليس السياسات نفسها.

خامسًا: التوازن بين الدولة والسوق في عملية التنمية:

يعد تحقيق التوازن بين الدولة والسوق في عملية التنمية قضية أخرى تم مناقشتها في الدراما الآسيوية. ويُعزى أداء النمو الرائع لبلدان شرق آسيا في السنوات الأخيرة، في الغالب إلى دور الدولة في عملية التنمية، ودورها في تنمية الشعور ببناء الأمة لدى رواد الأعمال، وعبر علاقات شخصية بين رواد الأعمال روجت للمشاريع المشتركة. وثمة عاملان آخران مكّنا التنمية التي تُسَيِّرهَا وتقودها الدولة، جاءت عبر استشهادات بيتر إيفانز وباتريك هيلر (Evans & Heller, 2019: 109-135) في مقالهما عن الدولة والتنمية. **أولاً**، كانت الرواتب المدفوعة لموظفي الخدمة المدنية متساوية مع الوظائف المماثلة في القطاع الخاص. **ثانيًا**، قضت الثورات والحروب في دول شرق آسيا على النخب المالكة في السياسة المحلية، وكان معظمهم سيُحققون ثرواتهم الخاصة على حساب الصالح الاجتماعي وقد كان غيابهم لصالح الدولة في هذه البلدان، والأهم من ذلك أن الدولة يمكن أن تُنَشط الزراعة - وهو شرط لا غنى عنه للتنمية.

ويشير مقال روبرت ويد (Wade, 2003) إلى المساهمة اليابانية ودور الدولة في عملية التنمية في تايوان وكوريا (الدولتان اللتان استعمرتهما خلال منتصف القرن التاسع عشر)؛ تم التعامل مع هذين البلدين من قبل اليابان على أنهما مناجم بحرية ومزارع وصناعات متكاملة بشكل وثيق مع القلب. لم يروج المستعمر للإنتاجية الزراعية فحسب، بل قام أيضًا بتعزيز تعليم الأطفال على نفس القدر من الأهمية، وبحلول عام 1949 كان من 50 إلى 70% من الأطفال التايوانيين والكوريين في المدارس الابتدائية. في حين لم تصل الهند إلى 50% من الأطفال في سن الدراسة في المدارس إلا بعد 70 عامًا من الاستقلال عن البريطانيين. كما أن كوريا وتايوان كانا ينعمان بتدفق موارد كبيرة من الولايات المتحدة خلال سنوات الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

ويأتي على رأس كل هذه العوامل التزام الناس بهدف تعزيز الصالح الاجتماعي. علي نحو ما ورد بتقرير الإيكونوميست (Economist, 2020: 4-12)، في تعليقه على استعداد الكوريين الجنوبيين للالتزام بأحكام الدولة بشأن إدارة فيروس كورونا، يضعها على أنها دولة قوية ومتسلطة جنبًا إلى جنب مع الاستعداد الفردي لتقديم تنازلات وإظهار الانضباط الذاتي لصالح المجتمع ككل. «إن طاعة المواطنين لإملاءات الدولة عامل في قصة نجاح كوريا. لكن هل ستستمر؟ وهل بعد أن بلغ الدخل والرفاه الاقتصادي ذروته للمواطنين سيستمرون في طاعة إملاءات الدولة؟

وفي ذات السياق، تثير المقالات في الكتاب قضايا أخرى، إحدى هذه القضايا هي ما إذا كانت البلدان التي استعمرها البريطانيون لديها سجل تنموي أسوأ من تلك التي استعمرتها اليابان في آسيا؟ ويشير مقال نيار الافتتاحي (Nayyar, 2019: 3-28) إلى أن الاستعمار الياباني قدم تعليمًا جَمَاهِيرِيًّا وقوة عاملة منضبطة وتقاليد تدخل الدولة لدعم الحماسة القومية في كوريا الجنوبية وتايوان. كان الهدف الأساسي للبريطانيين في شبه القارة هو تحصيل الإيرادات والحفاظ على الاستقرار السياسي، وأثرت السياسات والمؤسسات الاستعمارية على نمو الزراعة وتطويرها بعد الاستعمار. واستعانت المؤسسة البريطانية بثلاث طرق مختلفة لتحصيل الإيرادات - نظام قائم على المالك، ونظام فردي قائم على الفلاح، ونظام قائم على القرية.

سادسًا: تجارب الإنماء الآسيوي: آليات النجاح والتحقق.

يجب على الدولة القوية مقابل الدولة الناعمة أن تضع رفاهية الفئات ذات الدخل المنخفض والمحرومين في البلاد قبل أيديولوجيتها. وتقدم الصين مثالًا على ذلك خلال الخمسينيات من القرن الماضي، حيث كان تركيز السياسة على بناء الصناعات الحديثة بهدف تجاوز بريطانيا والولايات المتحدة. ويلاحظ جوستين لين (Lin, 2019: 377-400)، أن الصين لم يكن لديها ميزة نسبية في هذه الصناعات، وكان أكثر من 80% من القوى العاملة يعملون في الزراعة، وبلغ نصيب الفرد من الدخل في البلاد 4.8% من مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية. فضلًا عن أن الصناعات الثقيلة التي لا تتمتع فيها الصين بميزة نسبية كانت مدعومة بشكل كبير، وظلت معدلات الأجور وأسعار الفائدة لهذه الصناعات منخفضة بشكل تعسفي، ومنحت احتكارًا لمنتجاتها. وكانت نتائج الاستراتيجية كما هو متوقع: لقد تحقق التصنيع، وانخفض حجم القوى العاملة في الزراعة، وازداد عدد سكان المدن بشكل كبير. وازداد الاستهلاك المنزلي بنسبة 2.3 % فقط سَنَوِيًّا، ومع ذلك، لم يتحقق الكثير فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية.

وشهدت السنوات التي تلت العام 1978 تغييرًا جذريًا في السياسة. لم يُعط دنغ شياو بينغ Deng Xiaoping الزعيم آنذاك، الأولوية لأهداف التنمية، وخاصة إنتاج وتصدير السلع كثيفة العمالة، بل حافظ أيضًا على الصناعات كثيفة رأس المال المملوكة للدولة من خلال الإعانات ومعدلات الاقتراض الميسرة من البنوك. وكان إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zones (SEZ)، والمشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية، ودعم مختلف الأنواع لدخول الشركات الخاصة في الاقتصاد، السمات الأساسية للسياسة الاقتصادية المزدوجة للصين بعد هذا العام. ما يعني أن التركيز على إنتاج وتصدير المصنوعات كثيفة العمالة يعكس التركيز على الميزة النسبية التي يمتلكها الاقتصاد بدلاً من الأيديولوجية.

وفي سياق مغاير أشار كوشيك باسو (Basu, 2019: 401-423)، أن الهند كانت دائمًا الاستثناء من هذه الفكرة، حيث جاءت استراتيجية التخطيط الاقتصادي مدفوعة بالأيديولوجيا والتشاؤم التصديري، وأن الاستراتيجية المعمول بها حتى التسعينيات لم تنتج دراماتيكية النمو والتنمية، فقد أنتجت معدلات نمو معتبرة تجاوزت 3.5% في معظم السنوات، في اقتصاد يتخلف كثيرًا عن الصين في معظم مؤشرات تطويره.

هذا ويختلف التحول الهيكلي في الهند عنه في معظم البلدان الآسيوية الأخرى، ويكمن الاختلاف الرئيسي في الحصة العالية للخدمات في الناتج القومي الإجمالي وحصة التصنيع المنخفضة للغاية. إذ استوعبت الخدمات ما يقرب من 85% من الانخفاض في حصة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي بين عامي 1980-2009 على النحو الذي قدّره جوراف نيار (Nayyar, 20112: 401-423). ويقدم مقال كوشيك باسو (Basu, 2019: 401-423)، مُلخصًا موجزًا للعوامل التي عززت قطاع الخدمات في الهند. لكن القضية المهمة هي كيف يمكن للخدمات مع تكنولوجيا المعلومات المساهمة في تعزيز فرص العمل في الاقتصاد؟. وتتمثل إحدى ميزات قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند في أنه أكثر توجهًا نحو الصادرات من السوق المحلية. فضلًا عن الاستثمار في التعليم في المستويات الدنيا، والتدريب على استخدام أجهزة الكمبيوتر والذي لا يقدر بثمن في نقل هذا النوع من المعرفة الإنتاجية والتسويق للقطاع الزراعي وفي تلبية احتياجات الدولة المختلفة. ويمكن استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال لتعزيز كل من الإنتاج والتسويق، ويمكنه أيضًا تنشيط التصنيع للقطاعين المنظم وغير المنظم -علي وجه التحديد- وتعزيز ما بينهما من روابط من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات.

ويقدم فين تارب (Tarp, 2019: 450- 473)، فيتنام Vietnam كصورة للتحول الناجح للاقتصاد القائم على نمو الإنتاجية الزراعية المدفوع بالتغير المؤسسي والتكنولوجي، وزيادة مشاركة المؤسسات الخاصة في قطاع التصنيع ونمو السياحة في قطاع الخدمات. حيث كانت فيتنام تصدر الأرز ومنتجات أخرى وهاجر عدد كبير من العمال إلى المناطق الحضرية. كان معظمهم يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وفي الخدمات، واستحوذ التصنيع في السنوات الأخيرة على 33% من الناتج القومي الإجمالي والخدمات بنسبة 51% تاركًا الزراعة بنسبة 16% لتنخفض القوة العاملة في الزراعة من 70% إلى 39% بحلول عام 2019. وربما تستطيع الهند استخلاص الدروس من تجربة فيتنام وكوريا الجنوبية في تعزيز قطاع الزراعة. كما أكد هاجون تشانغ وكيريل زاك (Chang & Zach, 2019: 186-215) في مقالهما حول "التصنيع والتنمية"، فإن البراجماتية والاستعداد لتكييف أي أدوات وسياسات تعتبر مفيدة للحاق بالركب الصناعي، حتى عندما تتعارض مع موقفهم الأيديولوجي، يؤكد ذلك نجاح معظم دول شرق آسيا في بناء قطاعاتها التصنيعية. كانت سياسات الهند الاقتصادية ترتكز على الأيديولوجيا

بدلاً من الاعتبارات البراجماتية حتى التسعينيات. سياسة استبدال التصنيع بالاستيراد التي ركزت على الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال وعلى تعليم الهندسة والعلوم، والتي انعكست في إنشاء العديد من معاهد التكنولوجيا، مع إعطاء أهمية ثانوية للزراعة، وجميعها تمثل هيكل الاقتصاد الهندي. في حين أن معدل النمو لم يكن ضئيلاً، إلا أن تأثيره على الحد من الفقر والتنمية بشكل عام لم يكن جَوْهَرِيًّا.

وثمة قضية أخرى تظهر في معظم المقالات في الكتاب، وهي التوجه الخارجي لمعظم الاقتصادات الآسيوية، باستثناء الهند حتى التسعينيات. حيث كان التركيز على صادرات التصنيع كثيفة العمالة، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) مع إعانات للصناعات الموجهة للتصدير واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عوامل أساسية لنجاح معظم بلدان شرق آسيا والصين. ويقدم كل من كوزول رايت وبون & Kozul) (Poon, 2019: 136-159 مراجعة موجزة للسياسات الاقتصادية المفتوحة التي تتبعها الدول الآسيوية. حيث تم إنشاء **SEZ** أو **EPZ** (مناطق معالجة الصادراتExport Processing Zones) من قبل معظم الدول الآسيوية بما في ذلك الهند لتقديم مجموعة متنوعة من الحوافز لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين ولكن النجاح في تعزيز الصادرات جاء متباينًا بين الصين وكوريا الجنوبية وبدرجة أقل ماليزيا حيث زادت صادراتها كثيفة العمالة في السنوات الأولى، وتقدمت نحو الصادرات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ورأس المال نِسْبِيًّا في السنوات اللاحقة. ويبدو أن المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند كانت أقل نجاحًا ؛ يستشهد كوزول رايت وبون بالعديد من المشكلات بما في ذلك التركيز المفرط على صناعة تكنولوجيا المعلومات، ونقص البنية التحتية والتعقيدات المتعلقة بحيازة الأراضي. في حين ساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة للصين في نمو الصادرات والتغير التكنولوجي في قطاع التصنيع. وتم إنشاء المناطق الأربع الأولى في الصين في المناطق الساحلية الجنوبية في الثمانينيات عندما دعمت السياسة إنتاج وتصدير المنتجات كثيفة العمالة التي تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية. ويري كوزول رايت وبون، أن الحكومة الصينية قدمت العديد من الحوافز للشركات في المنطقة بما في ذلك المعلومات والمنصات المهنية ومراكز الاختبار والمشاريع المشتركة بين الشركات الأجنبية والمحلية بهدف نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.

ويقدم الكتاب بنجلاديش Bangladesh كأحد الأمثلة اللافتة للنظر لدولة حققت نجاحًا كبيرًا في تعزيز النمو والتنمية. ويؤكد مقال عثماني (Osmani, 2019: 531-555)، عن جنوب آسيا نوع السياسات التي مكنت بنجلاديش من استغلال ميزتها النسبية، حيث تم تحرير أسواق المدخلات الزراعية بإلغاء الحواجز غير الجمركية على استيراد معدات الري من عام 1988. فضلًا عن تشجيع صادرات الملابس التي تمتلك فيها البلاد ميزة نسبية. وبحسب عثماني، شرعت بنجلاديش في تحرير التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية بشكل أسرع بكثير من معظم البلدان النامية الأخرى. حيث تم

تقليل التحيز ضد التصدير بمجموعة متنوعة من الحوافز المباشرة للمصدرين. مشيرًا إلى الدور الهام الذي قام به مجتمع المنظمات غير الحكومية في بنجلاديش في توفير قروض صغيرة ميسورة التكلفة، وتقوية القوى العاملة النسائية، وتعزيز رأس المال البشري على مستوى القاعدة الشعبية من خلال توفير التعليم غير الرسمي والرعاية الصحية للفقراء. وعليه تقدم بنجلاديش مثالاً معتبرًا لدولة عززت حكومتها الديمقراطية ومؤسساتها مثل المنظمات غير الحكومية النمو من خلال استغلال ميزتها النسبية في المنتجات كثيفة العمالة.

سابعًا: التحديات الإنمائية: جدلية الفساد الجيد والسيئ:

لا يزال تحدي الفساد قائمًا ومهددًا لسياسات التنمية، وحتى أفضل السياسات لديها الآثار الجانبية، مثل الفساد وزيادة عدم المساواة في الدخل، وفي هذا يستشهد كوشيك باسو (Basu, 2019: 401-423) ببيانات تضع الهند في المرتبة 81 والصين في المرتبة 77 من بين 180 دولة مرتبة من قبل منظمة الشفافية الدولية من حيث مستويات الفساد المتصورة في العام 2016. ويشير السرد التحليلي لكوشيك باسو لأداء وسياسات الهند الاقتصادية على مر السنين إلى أن سياسات مكافحة الفساد تستخدم كأداة من قبل الأحزاب الحاكمة في الديمقراطية لإسكات وضبط المعارضة والصحافة. وتشير التقارير الصحفية إلى أن الفساد قد ازداد في الهند منذ تحرير الاقتصاد خلال التسعينيات، وقد يكون هناك ارتباط إيجابي بين الفساد والنمو، فقد تضطر الشركات التي تحتاج إلى سلع استثمارية ومرافق نقل للسلع والخدمات إلى رشوة الموردين والبيروقراطيين الذين يديرون لوائح التجارة والاستثمار.

ويقدم المقال التحليلي لـ جاستن لين (Lin, 2029: 377-400)، عن الصين تفسيرًا لمستوى الفساد المرتفع في الصين. حيث سمحت الحكومة الصينية للشركات الخاصة في العام 1993 بدخول قطاع التعدين مع فرصه لزيادة الأرباح، ومن أجل الحصول على إذن لدخول القطاع والإعانات قد تضطر الشركات إلى رشوة البيروقراطيين المسؤولين عن منح تصاريح الدخول والامتيازات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصناعات الخدمية واسعة النطاق مثل البنوك والطاقة والاتصالات في الصين هي احتكارات مملوكة للدولة. وهكذا قد ينتمي الفساد في الأنظمة الديكتاتورية، على عكس الرأي السائد، إلى فئة الفساد الجيد Good Corruption - والفساد الجيد يسلم البضائع بينما يفشل الفساد السيئ Bad Corruption في القيام بذلك. من الواضح أن الفساد في الصين من النوع الجيد. بدلالة معدلات النمو المتحققة والمرتفعة نِسْبِيًّا في كل من الصين وأيضًا الهند في إطار هذا الفساد ويعضد الارتباط الإيجابي بينهما. هذا، وتوضح مناقشة مشتاق خان (Khan, 2019: 321-345) للفساد في كوريا الجنوبية في مقالته عن المؤسسات والتنمية وجود هذا النوع الجيد في البلاد، تضمنت إيجارات السياسة الصناعية التي توزعها وكالات الدولة وتنطوي على الكثير من الفساد. أدركت وكالات الدولة والشركات الكبيرة أن

النمو الإنتاجي عزز الأرباح التي يمكن تقاسمها. وفي هذه الحالة، عزز الفساد الإنتاجية وكان من النوع الجيد.

ثامنًا: هل سيصبح القرن الحادي والعشرون سيصبح قرنًا آسْيَوِيًّا؟

وفي ختام هذا العرض التحليلي، يفرض السؤال السابق نفسه وبقوة على المشهد الدولي، وواقعيًا، لقد كشفت العولمة المفرطة كما تُمارس حتى الآن - التكامل الذي تقوده الشركات والمتمحور حول التمويل ويوجهه السوق البحت - عن حقيقة أن العملية غير مستدامة اِجْتِمَاعِيًّا وَاقْتِصَادِيًّا وَسِيَاسِيًّا وكذلك بيئيا، مع تزايد الاستياء في كل مكان (Nissanke, & Ocampo, 2019)، وفي مواجهة الظلم الجسيم الناجم في تزايد عدم المساواة، والأزمات المالية الدورية ذات الطبيعة العالمية، والأزمات البيئية الوجودية، والآن تداعيات الجائحة العالمية (كورونا)، فإن العولمة في تراجع. لقد حان الوقت بالنسبة لنا للتعامل مع مسألة كيفية جعل الحوكمة السياسية مسؤولة حَقًّا عن أصحاب المصلحة ورفاههم على المستويين الوطني والعالمي. في هذا الصدد أيضًا، يسبقنا نيار Nayyar خطوة واحدة عندما يناقش العلاقات المتبادلة بين السياسة والأسواق والرفاهية من أجل تنمية الدول، فمن الضروري لنا جميعًا استكشاف المزيد من العلاقات الثلاثية العملية بين الحكومات ومؤسسات السوق والمجتمع المدني/ المواطنين على النحو الذي اقترحه بولز وكارلين (Bowles & Carlin, 2020: 372–377). إن مسألة ما إذا كان القرن الحادي والعشرون سيصبح "قرنًا آسْيَوِيًّا" سيحكم عليه التاريخ، ليس كثيرًا من منظور اقتصاديات آسيا (سجلات النمو وأسهم التجارة الدولية والاستثمار)، ولكن سيتوقف على ما إذا كانت آسيا ستضع نفسها فيما يتعلق بهذه التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع العالمي، وتقديم مساهمات إيجابية وحاسمة نحو بناء نظام عالمي عادل وشامل ومستدام.

** المراجع:

1. Basu, Kaushik. (2019). Country studies: India. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
2. Bhaduri, Amit. (2019). Macroeconomic Perspective on Development. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.

3. Bowles, S., & Carlin, W. (2020). Shrinking Capitalism, (American Economic Review: AEA Papers and Proceedings, 2020), No 110.
4. Chang, Ha-Joon. & Zach, Kiryl. (2019). Industrialization and Development. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar, Oxford University Press.
5. Economist. (2020). A special report on South Korea; Loosening up. London: The Economist Group. (2020, April 11-17).
6. Evans, Peter. & Heller, Patrick. (2019). The State and Development. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
7. Findlay, Ronald. (2019). Asia and the World Economy in Historical Perspective; In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
8. Kanbur, Ravi. (2019). Gunnar Myrdal and Asian Drama in Context; In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
9. Khan, Mushtaq H. (2019). Institutions and Development. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
10. Kozul-Wright, Richard. & Poon, Daniel. (2019). Economic Openness and Development. In: Asian Transformations: An Inquiry into The Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
11. Lin Yifu, Justin. (2019). Country studies: China. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
12. Myrdal, Gunnar. (1968). Asian drama: An inquiry into the poverty of nations, (Vols. I, II, III). London, Allen Lane: Penguin Press.

13. Nayyar, D. (2007). Macro Economics in developing countries. (Banka Nazionale del Lavoro Quarterly Review. 60 (242).
14. Nayyar, Deepak. (2019). Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. (UNU-WIDER, Studies in Development Economics, Oxford University Press.
15. Nayyar, Deepak. (2019). Rethinking Asian Drama Fifty Years Later. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
16. Nayyar, Gaurav. (2012). The Services Sector in India's Development. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
17. Nissanke, M., & Ocampo, J. A. (Eds.). (2019). The palgrave handbook of development economics: Critical Reflections on Globalization and Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan. Chapter 1&2.
18. Osmani. S.R. (2019). South Asia. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
19. Stewart, Frances. (2019). Gunnar Myrdal's Methodology and Approach Revisited; In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
20. Tarp, Finn. (2019). Country Studies: Vietnam. In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
21. Vos, Rob. (2019). Agriculture, the Rural Sector, and Development, In: Asian Transformations: An Inquiry into the Development of Nations. Edited by Deepak Nayyar. Oxford University Press.
22. Wade, Robert. (2003). Governing the Market: Economic Theory and The Role of Government in East Asian Industrialization, New Jersey. Princeton University Press.